[Type text]

Publication	Rose El Youssef	Circulation	40,000
Date:	22-November-2016	Frequency	Daily
Page (s)	Front Page-06		
Headline	Finance ministry studies cutting 20% of employees' taxes Finance ministry concludes progressive tax plan		

انفراد: المالية تدرس خصم 20% من ضرائب الموظفين

كتبت ـ إسلام عبدالرسول

كشف مصدر مسئول بوزارة المالية عن اتجاه الوزارة لتطبيق نظام الخصم الضريبى عن المواطنين كدعم مباشر يطبق على كل شريحة ضريبية على حدة.

وقال المصدر فى تصريحات خاصة لـ«روزاليوسف»: إن الوزارة بصدد إعداد دراسة خاصة بتطبق الضرائب التصاعدية، تقضى بمنح خصم ضريبى لكل شريحة.

وأشار إلى أن الدراسة تشير إلى خصم ٢٠٪ من ضرائب الشريحة الأولى عند سداد الضريبة ، وتتناقص نسبة الخصم لتصل إلى ٥٪ للشريحة الضريبية الأعلى.

وتابع المصدر: إن فكرة رفع سعر الضريبة لن يتم تطبيقها خاصة أن التاريخ أثبت أن تأرجح سعر الضريبة فى أى دولة يضر الاستثمار والحصيلة الضريبية معًا وأن وضع سعر الضريبة فى إطار تحفيزى ملائم مجدى أكثر للاقتصاد.

ويستفيد أكثر من نسبة الخصم من هم ضمن الشريحة الأولى والتى يندرج بها الموظفون

الجارحى

وصغار الممولين، حيث سيمثلون أكثر نسبة من الخصم الضريبى.

وأشار المصدر إلى أن الدستور نص على الضريبة التصاعدية وأن تطبيقها سيكون بمعايير واضحة لمنع حدوث تهرب ضريبى لافتا إلى أنه كان هناك تفكير برفع حد الإعفاء الضريبى وتحريك الشرائح وفقا لرقم أعمال جديد.

تفاصيل أخرى صـ٦

انفراد: المالية تنتهى من دراسة الضرائب التصاعدية

خصم 20% من ضرائب الموظفين.. و5% فقط لاعلى شريحة

كتبت ـ إسلام عبد الرسول

كشف مصدر مسئول بوزارة المالية عن ان الدراسة الخاصة بتطبيق الضريبة التصاعدية انتهتإلى وضع تصور مبدئى يخص منح خصم ضريبى لكل شريحة ضريبية كدعم مباشر لكل شريحة على حدة.

وقال المصدر فى تصريحات خاصة لـ«روزاليوسف» ان مشروع القانون من المقرر ان يمنح خصمًا ضريبيًا لكل شريحة بحيث يكون أعلى للشرائح الأولى تتناقص كلما زاد رقم الاعمال.

ويعفى القانون الشريحة الاولى من الضرائب حتى ٦٥٠٠جنيه حاليا.

واشار المصدر إلى ان الدستور نص على الضريبة التصاعدية وان تطبيقها سيكون بمعايير واضحة لمنع حدوث تهرب ضريبى لافتا إلى انه كان هناك تفكير برفع حد الاعفاء الضريبى وتحريك الشرائح وفقا لرقم اعمال جديد الا انه سيستفيد الغنى او رجل الاعمال من رفع حد الاعفاء اكثر من الممول البسيط لذا فكرنا فى نظام الخصم الضريبى.

قال المصدر ان الحكومة تعمل على وضع سياسة ضريبية محكمة فى اطار الضريبة التصاعدية.

واضاف ان النظام الضريبى قائم على الضريبة التصاعدية فى الاساس وان ما يتم بحثه حاليا آلية جديدة. وقال تم الاطلاع على التجارب العالمية فى هذا الصدد وستنتهى الحكومة قريبا من الدراسة النهائية لتطبيق النظام الجديد.

وأشار إلى ان الدراسة تشيرإلى خصم ٢٠٪ من ضرائب الشريحة الاولى عند سداد الضريبة ليكون خصما مباشرا لها ثم تتناقص نسبة الخصم لتصل إلى ٥٪ للشريحة الضريبية الأعلى.

وتابع المصدر ان فكرة رفع سعر الضريبة لن يتم تطبيقها خاصة ان التاريخ أثبت ان تأرجح سعر الضريبة فى اى دولة يضر الاستثمار والحصيلة الضريبية معا وان وضع سعر الضريبة فى اطار تحفيزى ملائم مجد اكثر للاقتصاد.

واضاف ان السياسة الجديدة تتضمن اجراءات يمتد تطبيقها خلال السنوات الثلاث المقبلة والتى تشهد مرحلة الاصلاح الضريبى واكد انه سيتم معالجة الاختلالات فى ضريبة الدخل وضبط التعامل بضريبة القيمة المضافة بالاضافةإلى اصدار قانون محاسبة المشروعات الصغيرة.

وتقسم الشرائح الضريبة الحالية على الافراد الشريحة الأولى حتى ٦٥٠٠ جنيه السنة معفاة من الضريبة.

والشريحة الثانية أكثر من ٦٥٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠٠ جنيه سعر الضريبة عليها ١٠٪ والشريحة الثالثة ما يزيد على ٣٠٠٠٠ حتى ٤٥٠٠٠ جنيه نسبتها ١٥٪.

والشريحة الرابعة ما فوق ٤٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠٠ جنيه معدلها ٢٠٪ والشريحة الخامسة أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه نسبتها ٢٢,٥٪.

واشار المصدر إلى انه تم دراسة النظام الضريبى للدول المجاورة ليظهر صعوبة تطبيق رفع سقف الضريبة فى مصر حيث ان دول عديدة حول مصر الضرائب بها اقل من مصر تصل فى بعض الاحيان إلى صفر مما يجعلها ملاذا للاستثمارات.

وقال ان الشريحة الاولى والتى يندرج بها الموظفون وصغار الممولين سيكونون الاكثر حظا من نسب الخصم الضريبى.